

هل يختلف النحويين المتقدمين والمتأخرين؟

تقسيم الكلم بين سيبويه ومن بعده نموذجاً

دكتور/ أسامة بن أحمد السلمي

أستاذ اللغويات المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

ملخص البحث:

يعالج البحث مشكلة التفاوت بين متقدمي النحاة ومتأخريهم، مقترحاً فروضاً وأسباباً وآثاراً، لذلك التفاوت، ثم تتبع تلك الفروض والتساؤلات محاولاً الإجابة عنها، وخلص إلى ثبوت التباين بين نموذج المتقدمين ونموذج المتأخرين، ومن ملامح ذلك الاختلاف التأثير بالمنطق في المصطلحات، والاتجاه إلى الجزئية والاختزال، وإذكاء الاستدلالات الجدلية، والتأثر بأصول الفقه، والاتجاه التعليمي للنحو، والزيادات في التقسيمات، والضوابط، وفي الأدلة، وفي تغيير بعض المفاهيم والمصطلحات، ورأى أنّ من أسباب الاختلاف بين النموذجين: الرغبة في التيسير، وسيطرة المقصد التعليمي، والتأثر بالاتجاهات الفكرية والعلمية السائدة في كل عصر.

وظهر التباين في تقسيم الكلم بين سيبويه ومن بعده، سواء في اختزال كلامه، أو في طبيعة النظرة إلى التقسيم، أو في إضافة ضوابط. وإذا وقع التباين في تقسيم الكلم الذي هو أساس البناء النحوي؛ فاحتمال التباين في غيره أولى وأكد.

ووقف البحث على بعض آثار الغفلة عن التفريق بين نموذج المتقدمين والمتأخرين، إذ إن كثيراً من الباحثين لا يدركون الفرق بين النموذجين، ومن آثار ذلك خلط المفاهيم والمصطلحات، والجهل بحقيقة ما أبدعه النموذج المؤسس للنحو.

وجنح بعض الباحثين إلى المبالغة في تقدير حجم التباين والاختلاف، نتيجة إسقاط مفاهيم اللسانيات الغربية عليه، والتمسك بالتشابه بينهما.

Research Summary

The research tackles disparity problem between ancient grammarians and the modern ones proposing hypotheses, causes, and effects of such disparity and attempt to answer the hypotheses and questions. The research concluded demonstration of disparity between the ancient and modern grammarians. The features of such difference includes the influence of logic in idioms and tendency to fragmentation and shortening, enhancing argumentative inductions, impact of jurisprudence rules, the educational trend to syntax, increasing in classifications, controls, evidence, change of certain idioms and concepts. I believe that the reasons for such difference between the two models may be attributed to: the desire of facilitation, domination of educational aim, and being influenced by intellectual and academic trends prevailing in each age.

Disparity appeared in the classification of speech between Sibawih and the latter scholars whether in shortening his words or in the nature of view to classification, or adding controls. If difference occurred in the reclassification of speech which is considered the main structure of syntax, disparity in other sections is a must.

The research revealed several consequences of not differentiating between the ancient and modern models as many researchers do not recognize the difference between the two models including misconceptions, mixed idioms, and ignorance about the creativity of the model founding up syntax.

Some researcher tended to exaggerate in the amount of difference and disparity due to applying western linguistic concepts and adhering the similarity between them.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فيطرح البحث إشكالية التفاوت في الدرس النحوي بين المؤلفين المتقدمين والمؤلفين المتأخرين، إذ تكون لدي انطباع من خلال القراءة والمدارسة بأن نحو المتقدمين يختلف عن المتأخرين، ثم إنني وقفت على عدد من الباحثين يقولون بثبوت اختلاف بينهما، وربما سمّو نحو المتقدمين بالنحو السيبويهي أو النظرية الخليلية، ويشيرون بذلك إلى الاختلاف بين النموذج النحوي المتقدم والنموذج النحوي المتأخر.

وحيثما انتقد النحو بنقودات كان من دفوع بعض علمائه أن صورة النحو عند المتقدمين ليست كصورته عند المتأخرين، وأنه عند المتقدمين أشمل وأعمق، في حين أنه اتجه إلى الجزئية والشكلية عند المتأخرين، وربما رأى بعضهم العكس فيرى أنها عند المتأخرين أعمق؛ لأن الشأن في العلوم هو النمو والتطور فربما كانت صورته عند المتأخرين أكثر علمية وتحريراً.

وبعض الذين خبروا اللسانيات الحديثة خلصوا إلى نتيجة، وهي أن للعرب نظرية اللغوية وفيها من العمق والشمول ما ليس في غيرها، إضافة إلى أصالتها ونبوعها من طبيعة العربية وخصائصها^(١).

فأثرت أن أتحقق وأثبت من ذلك، فجعلت ثبوت الاختلاف فرضية من فرضيات البحث، محاولاً تتبع النفي أو الإثبات، فأتلمس وجوه الاختلاف إن وجد، وأحلل أسبابه، وأقف على آثار إثباته أو نفيه.

فهل النحو عند المتقدمين هو النحو الذي عند المتأخرين؟ أم أن بينهما اختلافًا وتباينًا؟ وما مجالات الاختلاف ووجوهه؟ أهو في المنهج والأصول؟ أم في المصطلحات والمفاهيم؟ أم في العرض والتأليف؟ أم في التقسيم والتصنيف؟ أم هو في ذلك كله؟ ثم ما قدر هذا الاختلاف؟ وهل يؤثر على هوية العلم ومعالمه؟ أم لا يعدو الشكل والتغاير الطبيعي؟

(١) ينظر: النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب، د/ عبد الرحمن الحاج صالح، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد ١٠، ١٩٩٦م، ص: ٨٥،، واقترح عبد العزيز حمودة في المراسل المقعرة، وللاستزادة ينظر (النظرية اللغوية في المراسل، لمحمد سعيد الغامدي، مجلة الدراسات اللغوية، كلية دار العلوم بجامعة المنيا، عدد ٢، ٢٠٠٥م.

وهل أسباب الاختلاف راجعة إلى الهدف من التأليف؟ أم إلى لغة العصر وطبيعة التعبير وظروف الكتابة في المراحل التاريخية المختلفة؟ فيكون الاختلاف شكلياً إذن؟ أم أنها متعلقة بالنشاط العلمي والازدهار الحضاري في عصر المتقدمين؟ وبالتحفظ والتكرار في عصر المتأخرين؟ أم أن الاختلاف هو سمة العلوم التي تنمو وتتجدد وتتطور مرحلة بعد مرحلة؟ فيكون النحو عند المتأخرين إذن أنضج وأعمق وأحكم؟ أم أن الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين هو اختلاف علمي مجرد عن العامل الزمني، فهو كالاختلاف بين المتعاصرين في أي زمن؟ وما آثار القول بثبوت التغيرات أو عدمه؟ فهل تجاهل ثبوته يؤدي إلى الخط العلمي، وسوء فهم النصوص؟

وقد بدا لي بعد تتبع هذه الأسئلة واجتماع المادة النظرية أن أقف على نماذج محددة لتكون النتيجة مبنية على اختبار تطبيقي يضيف قيمة نوعية لمنهج البحث، وعلى تحديد مناسب، إذ رغبت في تضيق حدوده، وتقليص أطره، وتفتيت مشكلته إلى مشكلات أصغر؛ فعمدت إلى المقارنة والموازنة في جزء من أجزاء التقسيم في النحو وهو تقسيم الكلمة، وجعلت ميدانها بين سيبويه ومن بعده من المؤلفين، إذ وقفت على كلام لعبد الرحمن الحاج صالح يشير فيه إلى أن كلام سيبويه في تقسيم الكلم مختلف عن شرح المتأخرين له، وبدا لي أنه نموذج تطبيقي مناسب لدراسة مشكلة البحث، فإذا كان تقسيم الكلم والذي هو من شبه المسلمات عند دارسي النحو؛ وقع فيه تباين بين سيبويه وعامة النحويين فإن التباين فيما سواه من باب الأولى، فكانت هذه الإشارة تحمل إدهاشاً ما، يغريني بمتابعته، وما أستنتج من نتائج بعد ذلك؛ فإني أعددتها نتائج أولية متعلقة بحدودها، ولا تعدو أن تكون مؤشراً يتطلب استمرار البحث القضية وتتبع أطرها.

ملامح الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين:

تكثر المقولات النقدية للنحو العربي في العصر الحديث، منها ما تصفه باللفظية، أو بالصعوبة والتعقيد، أو الاختلال والاضطراب، أو الجزئية والشكلية، أو حتى الضعف والعجز عن النفوذ إلى نظرية لغوية عميقة ومتماسكة. وكثير من تلكم المقولات إنما تصدق على تصور جزئي أو مغلوط بعيد عن حقيقة النحو.

فطرح فرضية الاختلاف بين نحو المتقدمين ونحو المتأخرين، يتحقق به الرد على بعض الانتقادات للنحو العربي من جهة، ويُعدُّ مقدمة منهجية للمعالجة العلمية الصحيحة من جهة أخرى.

فوصف النحو باللفظية أو الشكلية أو الجفاف قد يصح في بعض كتابات المتأخرين، بخلاف المتقدمين.

فكلام المتقدمين يتجه إلى التظهير العلمي ودراسة كلام العرب وصفاً وتحليلاً واستنتاجاً؛ كما يفرضه عليهم طبيعة الموضوع، بقطع النظر عن صعوبته أو سهولته.

ثم تحول التأليف والجهد العلمي مع مرور الزمن إلى طور آخر، (فالعامل الزمني في تحول التصورات والأفكار هو شيء معروف، والبحث في كيفية حصول هذا التحول عبر العصور هو أصل الأصول في البحث المتعلق بالمفاهيم العلمية والحضارية) (١).

ومنه أهم صفات هذا الطور الوقوع في الجزئية والاختزال، وسيطرة الغرض التعليمي، إضافة إلى التأثير بالأحوال الفكرية والعلمية العامة المتغيرة بتغير الزمن، كالتأثر بالمنطق، وأصول الفقه، وبالجدل، والعناية بالخلاف، والمناظرات. وتطور العلوم ليس مختصاً بالنحو وحده فسائر العلوم العربية والإسلامية لها حظها من التحول والتغاير بين المتقدمين والمتأخرين.

ومع هذا فإن سيطرة الاتجاه التعليمي على النحو كانت له عوامله المختلفة فيما أرى، والتي منها الاستجابة لشكوى الصعوبة، فالشكوى من صعوبة النحو لا يستهان بها، إذ هي ليست وليدة العصر، وليست استجابة لموجات فكرية حديثة، فانقدت ابن حزم صعوبة النحو، وتبعه ابن مضاء، وألف العديد من النحويين مؤلفات تحوي اعترافاً بتلك الصعوبة، فعنون بعضهم كتابه بـ الضروري من النحوي، والتسهيل، والخلاصة، وأوضح المسالك، وقد تَوَلَّف المتون ثم يشرحها مؤلفها مراعاة للأحوال طلابه.

فليس غريباً إذن أن يتجه النحويون إلى تيسير النحو وعرضه بما يناسب المتلقين، فقد يكتب بعضهم متناً ثم يشرحه بعد فترة، إضافة إلى أسباب أخرى منها القناعة باستواء

(١) أصول البحث في التراث اللغوي العربي، عبدالرحمن الحاج صالح، مجلة الممارسات اللغوية ص ٦، العدد الثاني ٢٠١١، جامعة مولود معمري.

النحو ونضوجه، بل واحتراقه، وأن الاحتياج هو إلى تعميم النحو ونشره وتعليمه، وليس إلى بناء مادته، واعتبروا أن النحو استوفيت مسأله. وهكذا أصبحت العناية بالمتلقي والمتعلم أكثر من العناية بالمادة العلمية في ذاتها، وهو مظنة الاختزال والجزئية بغية التيسير على المتعلم. ومنها حالة الضعف الفكري عامة، والرغبة في الحفاظ على جهود أعلام الأمة وتقديمها للنائشة والأجيال، ومما يؤكد هذا التفسير أن قضية الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين تظهر في كثير من العلوم العربية والإسلامية، وليست مختصة بالنحو وحده، ولكن النحو يزيد عن ذلك أن اقتنع أهله باكتماله واستوائه ونضوجه. فكل هذه الأسباب والعوامل أدت فيما أحسب إلى التباين بين المتقدمين كسيبويه وشيوخه، ومن بعده من المتأخرين، فحتى الاستدلال اختلف عن طبيعة ماكان عليه، إذ غلبت الحجج الجدلية، والنزاعات اللفظية والعناية بالخلاف النحوي، والمناظرات، وزاد بعضهم مثلاً الاستدلال بالحديث النبوي.

فطبيعة الاستدلال (عند المتقدمين قائمة على المشابهة والبعد الاستعمالي للغة) (١) ، ثم استحالت إلى القياس الأرسطي عند بعضهم، وإلى القياس بمفهوم أصول الفقه عند آخرين، فيتحدثون عن أركان القياس، مقيس، ومقيس عليه، وعلّة جامعة، وحكم، ثم يفصلون في العلل بطريقة الأصوليين، فضلاً عن طريقة التعاطي مع الاستشهاد الشعري، فهل إضافة شواهد وحذف أخرى يتطور بحسب النمو التاريخي؟ وتأثر النحو لم يك بالأصول والمنطق فحسب ، بل حتى بعلم المصطلح، فجعل السيوطي الرواية في النحو واللغة بمفهوم الرواية عند أهل الحديث.

وفي المصطلحات النحوية نجد أن طريقة سيبويه تختلف عن طريقة المتأخرين، فتكفوا الحدود بالمفاهيم المنطقية، (وسيبويه الذي ليس في العالم مثل كتابه وفيه حكمة لسان العرب، لم يتكلف فيه حدّ الاسم والفاعل ونحو ذلك كما فعل غيره . ولمّا تكلف النحاة حدّ الاسم ذكروا حدوداً كثيرةً كلها مطعونٌ فيها عندهم . وكذلك ما تكلف متأخروهم من حدّ الفاعل والمبتدأ والخبر ونحو ذلك) (٢).

(١) النظام النحوي للغة العربية بين الاستعمال اللغوي والمنطق العقلي، حسن مندبيل حسن العكيلي، منشور على شبكة صوت العربية.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤٦/٩

وأدى بهم ذلك التكلف إلى الوقوع في مشكلات علمية ومنهجية، فمثلا حد النحو أختزل عند ابن جني في الغرض التعليمي، إذ عرّفه بأنه (انتحاء سمت كلام العرب) ^(١)، ولم يقل إنه دراسة كلام العرب، بل إن بعض العلماء يرفضون أن يكون النحو وسيلة تعليم العربية، فنقد ابن خلدون هذا القول، واستدل بأن كثيراً من النحويين لا يحسنون كتابة صحيفة أو مقالة أو رسالة!، وعدّ (طريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين) ^(٢). والمراد أن هذا التعريف يحصر النحو في الوظيفة المعيارية، فاختزلت شمولية النحو في تعليمه الكلام بالعربية (الفصحى)، وصون اللسان، ثم تطور الأمر أن أختزل بعد ذلك في الإعراب، فقليل عن النحو : إنه علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً . !

فمن أهم الفروق بين نحو سيبويه ومن بعده أن النحو في كتاب سيبويه نحو علمي، يُعني بالأصول والمنطلقات والفكر اللغوي العربي، وأما من بعده فنحا إلى النحو التعليمي، (فالنحو التقليدي كله تعليمي) وكذا (النحو في التراث اللغوي المتأخر كشرح الألفية)، في حين أن النحو العلمي (هو الجزء الأهم من اللسانيات) ، (وأما في التراث العربي فلا نحو علمي إلا عند الخليل بن أحمد وأتباعه، وبعض العباقرة بعده. فهذا النحو لا يعرفه على حقيقته -فيما أعلم- لا المتقفون ولا اللسانيون العرب إلا القليل) والإشكالية كما يراها الحاج صالح هي أن عامة الباحثين في اللغة والمختصين بها لا يعرفون النحو العلمي عند سيبويه وشيوخه (إلا بإسقاطهم مفاهيم ابن مالك عليه) ^(٣). ونقد بعض الباحثين متأخري النحاة بانحرافهم في فهم النظام النحوي والاتجاه به إلى الجوانب التجريدية واتسامه بالجفاف والبعد عن روح اللغة وحيوتها، ورأى أن المتأخرين (قد أسرفوا فيه لأدنى مشابهة ، وفلسفوه وتناولوه تناولاً عقلياً لا فنياً أسلوبياً ، ومزجوا بينه وبين المنطق الأرسطي فانحرفوا عما كان الأوائل عليه، وغالوا فيه وصار جزءاً من علم الجدل الذي اختلفوا فيه اختلافاً كبيراً وتناولوه في جدلهم وعللهم

(١)الخصائص ٣٥/١

(٢)المقدمة : ٥٤٧.

(٣)أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات : حصيللة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، إعداد وتحرير : حافظ عليوي، وأحمد العناتي، بمشاركة نحو عشرين علماً من أعلام اللسانيات المعاصرين، دار الأمان، الرباط، ط الأولى ١٤٣٠هـ، إجابات عبد الرحمن الحاج صالح.

تناولاً منطقيًا فانحرفوا عن حقيقته التي تكشف لنا عن أساليب العربية الفنية الدقيقة الجميلة)، (وبعضهم كان تناوله إما جزئيًا، أو مشتتًا هنا وهناك) (١).

والوقوع في الاختزال الجزئية وارد؛ بسبب العناية بالتعليم والتيسير، ولهذا فإن حصر النحو في الإعراب هو عمل متأخري النحاة وليس متقدمهم. فقد يختزل مؤلف فكرةً أو مسألةً أو حكمًا أو استدلالًا أو تعليلاً بحسب فهمه له، اختزالاً مُخلًا، كتقسيم الكلمة مثلاً، على ما سيأتي.

فالفجوة بين الباحثين اللغويين المعاصرين وبين متقدمي النحاة كبيرة، وساهمت عوامل متعددة في إقامة الحجب والحواجز، فغالبًا لا يعودون إلى كتاب سيبويه، وإذا عادوا تصفحوه وقرأوه قراءة سطحية، أو فهموه بإسقاط مفاهيم متأخري النحويين عليه، كابن مالك وشروح ألفيته (٢).

وذلك بسبب أن عامة المختصين بالبحث اللغوي العربي (بحسب عبد الرحمن الحاج) يعتبرون التراث منزلة واحدة، ولا يققون على الفروق فيه صحة وخطأ، أو تنوعًا وتغيرًا.

وهذا التغير لا يلزم منه الصحة أو الخطأ، بل ربما كان له أسبابه العلمية والموضوعية، تبعًا لتغير الحاجات والظروف المجتمعية، والتطورات العلمية، لكن إدراكه والوقوف عليه شرط للدقة العلمية وفهم النصوص على وجهها. فربما صحح المتأخرون خطأً أو استدركوا نقصًا أو ابتكروا مسألةً أو حرروا قواعد وضوابط، وفي المقابل ربما اجتزؤوا وأسأؤوا الفهم، فالتفسير وإن تعدد فإنه لا يفي ثبوت الاختلاف. إضافة إلى أنه في كلام المؤسسين غالبًا أفكار غنية لبناء نظرية لغوية أشمل وأعمق وأحكم، وإمكان القراءة بروح جديدة.

لكن من آثار عدم استصحاب الباحث للتفريق بينهما أن يفهم كلام المتقدمين وفق نموذج المتأخرين في أصوله ومصطلحاته وغير ذلك، وهو خلط علمي، (فبعضهم لا يرى في المصطلحات الا مفهومًا واحدًا) (٣)، فمفهوم (التصريف) مثلاً يراد به عند المتقدمين

(١) النظام النحوي للعكيلي.

(٢) أصول البحث في التراث اللغوي: ٦.

(٣) السابق: ٩.

مسائل التمارين، بخلاف المتأخرين، ويطلق بعض المتقدمين اسم المنقوص على ما يعرف بالمقصور عند المتأخرين كقاضٍ.

وقد حذر عبد الرحمن الحاج صالح من نزعة شائعة (لا ترى في هذا التراث اللغوي إلا مجموعة من القواعد والمصطلحات التي لم تتغير عبر الزمان، وهي التي وصلت إلينا عبر النحاة واللغويين المتأخرين)، ويقرر (أن هناك اختلافا عميقا بين ما ابتدعه النحاة القدامى وما صارت إليه تلك المفاهيم العلمية)، (فليس من مصطلح نحوي إلا وقد أصابه تغيير في فهمه) (١).

ومن أهم الأصول المنهجية لدارسي التراث اللغوي (ألا يجعل التراث العربي واحدا لا يختلف)، بل إن عبد الرحمن الحاج خبير اللسانيات الحديثة بالغ بقوله: (قارنت بين ما اطلعت عليه في كتاب سيبويه أذاك من أقوال الخليل وما قرأته وكنت أقرأه على شيوخنا في هذه الجامعة العتيقة (الأزهر) فلاحظت الفروق الكثيرة التي توجد بين ما ذهب إليه الخليل وشيوخه وتلاميذه، وخاصة سيبويه، وبين ما يقوله المتأخرون من النحاة... في كل شيء ذكروه) (٢).

فالصورة اللغوية لكتب متأخري النحويين ليست على نحو ماهي عليه في كتب المؤسسين، ولهذا فإن ما سماه بالنظرية الخيلية، هو إعادة قراءة لكتاب سيبويه على نحو علمي حديث، نابعة من الفلسفة اللغوية التي أرادها شيوخ سيبويه، وعلى رأسهم الخليل (٣).

ومن الآثار العزوف عن نتاج القدماء فللعرب مفاهيم لغوية متكاملة ومتماسكة تتحقق فيها أصالتهم وتفردهم، التي لا يحاكون فيها غيرهم، ولا مثيل لها في اللسانيات الحديثة اليوم، كمفاهيم الميزان الصرفي، والحركة والسكون، وحرف المد، والعامل.

(١) السابق: ٩، ٢١.

(٢) النظرية الخيلية الحديثة، للحاج.

(٣) يرى أن اللسانيات هي (الدراسة العلمية للسان أو اللغة)، وأنها تنقسم إلى لسانيات عامة، وهي دراسة النظريات التطبيقية التي تصلح لكل الألسنة، ولسانيات خاصة بلغة معينة، ورأى أن اللسانيات الغربية لاتصلح للعربية، فاقترح النظرية الخيلة ويعدها لبنة في اللسانيات العربية، وتهدف إلى صياغة جديدة لنظرية قداماء العرب اللغوية وفلسفتهم فيها، وفق لغة العلم المعاصر ومنهجه، والمفارقة في الوقت نفسه لللسانيات الغربية. وحظيت بالاعتراف الدولي في مجلات ومراكز لغوية وبحثية عالمية، ورمزها الدولي (NKT)، اختصاراً لـ (New Khaliliene Theory).

وهذه المفاهيم على ماتحتلى به من أوصاف حقيقية إلا أنها متروكة عند كثير من الباحثين اللغويين؛ لأسباب كثيرة، منها الجهل بها، ومنها التبعية والتقليد للسانيات الغربية، ومنها دعوى التقدمية، وهي دعوى سقيمة ترى أن كل حديث صحيح، وكل قديم باطل أو تجاوزه الزمن^(١).

فمن أمثلة الجهل بما تفرد به المتقدمون العرب ادعاء سير النحو مسير المنطق اليوناني، وقد فند هذه الدعوى كثيرون قديماً وحديثاً، واختلاف منهج الاستدلال بين النحو والمنطق دليل بارز على تباينهما.

وقرر الحاج أن عامة الباحثين المتخصصين في التراث النحوي واللغوي لا يفهمون مؤسسيه بشكل صحيح ولا عميق، بل لا يعودون إلى كتب المؤسسين إلا نادراً، وإذا رجعوا إليها تصفحوها سريعاً، ثم لا يفهمون كلامهم إلا من خلال متأخري النحويين، فلا يرد في ذهنهم فرضية التباين بين المتقدمين والمتأخرين ابتداءً! ويستعجلون في فهم كلامهم من خلال الإسقاط المعرفي لدى المتأخرين^(٢)، وهذه كلها حواجز دون فهمهم بشكل صحيح، والقناعة بأن ما لديهم من أفكار يعبر عن نظرية لغوية متماسكة نابعة من طبيعة العربية.

ومن أهم الحواجز عند الحاج كتاب الإنصاف للأنباري، فيرى أن صورة النحو عند ابن الأنباري كما يعرضها في الإنصاف فيها الكثير من الاختلاف والتباين عن صورته عند المتقدمين، فابن الأنباري تشبّع بفكر أصول الفقه فأسقطه على النحو، وتشبّع بالجدل فأسقطه على الخلاف النحوي، وبالغ في الخلاف بين المدرستين، فضلاً عن نسبه لأقوال وأراء لاتصح أو ليست على النحو الذي وصفه، وقد اعتمد في أحكامه هذه على دراسة الحلواني لكتاب الإنصاف.

وعلى كل فصورة الخلاف بين الكوفيين والبصريين هي من ملامح التباين بين المتقدمين والمتأخرين، وحاول بعض الباحثين المحققين نفي تلك الصورة^(٣).

بل وصورة النحو إجمالاً عند سيبويه مغايرة لصورته عند المتأخرين، وبالغ المزيني بقوله عن كتاب سيبويه: (كان ألصق ما يكون بالتنظير اللساني الحديث)، فالنحو

(١) دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر ٢٠٠٧: ص ١٧

(٢) دراسات وبحوث في اللسانيات العربية: ١٤

(٣) ينظر: ضوابط الفكر النحوي، محمد الخطيب، دار البصائر، ١/١١٠.

العربي) في صورته تلك يتشابه مع الدراسات اللسانية الحديثة، إن لم يتماثل معها^(١)، ولكن النحو في كتاب سيبويه وإن كان يمثل الرؤية اللغوية الناصجة؛ إلا أن له استقلاليتة وأصالته وطبيعته العربية.

تقسيم الكلم بين سيبويه ومن بعده:

وكلام سيبويه في الكلم وأقسامه مختلف عن كلام من بعده فيه، فقال ابن السراج: (الكلام اسم وفعل وحرف)^(٢)، فوقع في اختزال كلام سيبويه، وهو أول من اختزله، فنص سيبويه هو: (الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)^(٣)، فكلامه أوسع مما أختزل؛ لأن تقييده للقسم الثالث بأنه حرف جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعل؛ يعني أن مفهوم الحرف عنده واسع.

فمفهوم الحرف يشمل الأقسام كلها، كل ما يتكون منه الكلام حرف، فالاسم حرف، والفعل حرف، (ولفظ الحرف يراد به الاسم، والفعل، وحروف المعاني)^(٤)، فسيبويه (عرف أنهم يسمون الاسم أو الفعل حرفاً فقيده كلامه)^(٥) في القسم الثالث، فمعنى كلامه أن الكلم أنواع، منه نوع أو حرف نسميه اسماً، ومنه نوع أو حرف نسميه فعلاً، ومنه نوع أو حرف يأتي لمعنى دال وليس من النوعين السابقين، أي أنه مختص بالمعنى النحوي فحسب دونما حدث ولا زمن ولا ذات، بل معنى نحوي محض، يدل عليه عبارته (ليس باسم ولا فعل)، ويحقق معاني وظيفية وإضافية في الكلام، من نحو الربط والظرف والبدء والانتهاؤ والاستفهام والنفي والتوكيد والنداء والندبة والاستغاثة والاستفتاح والتعليل والاستدراك والإضراب والتمني والترجي والإشفاق والتشبيه، ألخ. وتقييده الحرف واحترازه فيه، يعني أن الكلمات التي تحمل معاني نحوية وظيفية أو إضافية ولا تنطبق عليها مفاهيم الاسم وعلاماته، والفعل وعلاماته؛ فهي قسم آخر مستقل، ولهذا فإن عامة النحويين يطيلون في علامات الاسم والفعل، فإذا جاؤوا للحرف قالوا هو ما ليس باسم ولا فعل، أو لم يقبل علامات الاسم والفعل.

(١) مراجعات لسانية، حمزة المزيني، مطبوعات الرياض، ٣٠٩/٢.

(٢) الأصول ٣٢/١

(٣) دراسات وبحوث في اللسانيات العربية: ١٤

(٤) مجموع الفتاوى، ابن تيمية: ١٠٧/١٢

(٥) السابق: ١٠٨/١٢

وهذا هو مدخل تمام حسان وتلميذه الساقى في التقسيم السباعي، فإنهما بحثا عن الكلمات التي اختلفت في اسميتها أو فعليتها، وخاصة الاسمية وجعلها قسماً مستقلاً، واستفادا من النحاة الذين أحدثوا قسماً رابعاً، سموه الخالفة، وهو اسم الفعل، بسبب خروجه النسبي عن جميع علامات القسم الواحد، فيدخله التتوين من جهة، ويدل على زمن من جهة أخرى، كما استفادا من تعاطي الفراء مع اسم الفاعل، فاحتار في اسم الفاعل، فجعله من الأسماء في حالة، ومن الأفعال في حالة، ففي حالة عمله فإنه يدل على الحال والاستقبال فألحقه بالفعل إذن، لدلالته على الزمن بصيغته، ولعمله، وفي حالة عدم عمله فإنه يجعله من الأسماء^(١)، فجاء تمام حسان وتلميذه الساقى فجعله قسماً مستقلاً سميًا بالصفة، وطرده على سائر المشتقات. بالإضافة إلى أسباب أخرى منها تأثرهما باللسانيات الحديثة وتقسيمها للمورفيم ثمانية أقسام.

ومناقشة التقسيم الرباعي أو السباعي تطول، وعليها مداخل منهجية وعلمية، وإنما المقصود أن عبارة سيويوه المقيّدة في القسم الثالث : (ليس باسم ولا فعل) فتفتح مجالاً لفهم أوسع، وفضاء أرحب، فيستج أن الأسماء ذات المعنى النحوي تقابل الحرف، كأسماء الاستفهام، وسائر الأدوات.

ولكن تمام حسان وتلميذه تبعاً للفراء في تجويزه انتقال الكلمة من قسم لآخر، وليس هذا مراد سيويوه من التقسيم، فتقسيم سيويوه هو تقسيم وحدات تعبيرية، أي تقسيم الكلمات حالة التجريد، ولهذا جعله تقسيماً للكلم وليس للكلام كما فعل النحويون بعده، ففرق بين أن يكون المراد هو تقسيم الكلام وبين أن يكون تقسيم الكلم، فالكلم اسم جمع ومفردة كلمة، فهو يساوي قولنا : تنقسم الكلمات إلى أسماء أو أفعال أو حروف جاءت لمعانٍ نحوية وليست من القسمين الأولين، فسيويوه يريد تصنيف الكلمات حال التجرد، أي تعداد أنواع الكلم، هذا هو نظر سيويوه. ولكن النحاة بعده تحول نظرهم إلى أقسام الكلام ، والكلام أوسع وله اعتباراته وحالاته.

فتقسيم الكلم يراد به تقسيم الكل إلى أجزاء، وتقسيم النحاة اتجه إلى تقسيم الكليات إلى جزئيات، وقد وضح شيخ الإسلام ابن تيمية كلام سيويوه، فجعل التقسيم نوعين، الأول: تقسيم كل إلى أجزاء، والثاني: تقسيم كلي إلى جزئيات، فأما الأول فهو تقسيم عناصر مستقلة، وأما الثاني فهو تقسيم اعتبارات وحالات وأوصاف، وهو تقسيم ذهني عقلي لا

(١) ينظر: معاني القرآن ٢/٤٢٠، ٢٠٢، وأقسام الكلام لفاضل الساقى، مكتبة الخانجي، ص ٣٦، ٣٧.

خارجي، وهو من تقسيم الجنس والنوع، وسيبويه لم يرد (بِذَلِكَ قِسْمَةَ الْكَلِمَاتِ - الَّتِي لَأَ تُوْجَدُ كَلِمَاتٌ إِلَّا فِي الذَّهْنِ - كَقِسْمَةِ الْحَيَوَانَ إِلَى نَاطِقٍ وَبَهِيمٍ وَقِسْمَةَ الْأَسْمِ إِلَى الْمُعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ . فَإِنَّ الْمُقْسَمَ هُنَا هُوَ مَعْنَى عَقْلِي كُلِّي لَأَ يَكُونُ كَلِمًا إِلَّا فِي الذَّهْنِ) (١).

فسيبويه اتجه بتقسيم الكلم إلى وحدات تعبيرية متباينة، أو عناصر مستقلة، فلا يمكن بناء على هذا الفهم أن ينتقل المقسم (الاسم والفعل والحرف الذي جاء لمعنى نحوي خاص) من قسم إلى آخر، في حين أن تقسيم الكلم بحسب الاعتبارات والحالات؛ يمكن أن يستنتج منه انتقال الكلمة من قسم إلى آخر، كتقسيم الكلم إلى معرب ومبني، وإلى عدد من الحالات الإعرابية، فالكلمة الواحدة تنتقل إذن بحسب تعدد حالاتها، فتارة تكون مرفوعة، وأخرى منصوبة، وثالثة مجرورة، وفي حالة تكون مبنية، وفي حالة أخرى تكون معربة، ولعل هذا هو المدخل الذي دخل به تمام حسان، فرأى أنه يجوز انتقال الكلمة من قسم إلى قسم، الاسمية والفعلية والحرفية، وغير ذلك مما أحدثه، وعد ما ذهب إليه قولاً جديداً لم يسبق إليه، وأرى أن من اختزل كلام سيبويه وفهمه على أنه تقسيم اعتبارات وحالات قد أسس لهذا القول.

فالنظرة الاعتبارية هي التي فتحت المجال أمام تمام حسان إلى التقسيم السباعي، بالإضافة إلى المسوغات أخرى، لأنه صرح بقوله: (إمكان نقل لفظ من قسم من أقسام الكلمة إلى استعمال القسم الآخر) (٢) وسمى هذا الانتقال بتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد، وأنه ضرب من الاتساع. (٣)

فهذه النظرة تؤدي إلى أمرين الأول جواز انتقال الكلمة الواحدة من قسم إلى قسم إذا اختلفت الحالات، والثاني هو التسامح في اتساع التقسيم وتعددته بحسب اختلاف الاعتبارات، فمثلاً التقسيم السباعي كثير مقارنة بالتقسيم الثلاثي، لكن بالنظر إلى تقسيم الحالات والاعتبارات فإن المقامات الاستعمالية تستلزم ذلك.

ومن الاختلافات بين تقسيم سيبويه ومن بعده أنهم زادوا في القسم الثالث قولهم (مادل على معنى في غيره)، انطلاقاً من الحيرة بسبب الاختزال، وهي ليست من كلامه، وقد تكون بسبب أن منزع التقسيم هو تقسيم الكلام عندهم، وليس تقسيم الكلمات كما هو عند

(١) الفتاوى ١٢/١٠٧-١٠٨

(٢) مقالات في اللغة والأدب : ٧٩، مطبوعات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٨

سيبويه؛ لأن الاستقلالية مُتَّفَدَّة في كل ماليس فيه إسناد، فشرط صحة الكلام التركيب في إسناد بين كلمتين فأكثر، ولو سلّمنا بأن المراد بالاستقلالية نسبي، فاحتياج الحرف لغيره أظهر من احتياج الاسم والفعل، أو أن المراد بالاستقلالية عن اللواصق القبليّة والبعديّة؛ فإن هذا يحدث اشكالات، منها مثلا عدم استقلالية بعض الأسماء، كالموصلات، والضمائر المتصلة.

وفصل بعض النحويين، ورأى أن المقصود باشتراط (في غيره)، أنه مفنقر إلى قسم آخر، الاسم أو الفعل^(١)، لكن يرد عليه أن كل الكلمات مفنقرة للإسناد إلى كلمة أخرى.

وليس هذا خاصاً بالحرف، بل حتى الاسم زاد عنهم (مادل على معنى في نفسه) أو (بنفسه)، وجاء مفهوم الكلمة عند ابن مالك هكذا: (الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوياً معه)^(٢).

ولم يرد في كلام سيبويه اشتراط استقلالية الكلمة، بل قال: (أقل ماتكون عليه الكلمة حرف واحد)^(٣).

فيكون مفهوم الكلمة عندهم لايشمل الضمائر المتصلة، وألف التثنية، وواو الجمع، وألف الجمع في نحو رجال، وياء النسب، بخلاف سيبويه، ويرى الحاج أن نظرة سيبويه للكلمة تشبه المورفيم في اللسانيات، والذي منه مورفيم حر أي مستقل عن اللواصق القبليّة والبعديّة، ومورفيم مقيد أي مفنقر للواصق القبليّة أو البعديّة، أو هما معاً، ولكنه عد مفهوم سيبويه أعمق وأدق.

والمقصود أن التباين بين كلام سيبويه ومن بعده حاصل، بل وصف الحاج التحول بأنه تحول عميق^(٤)، وأن كلامه يحمل معاني أغزر وأعمق، ولايعني ذلك نقض مفهوم الكلمة، ولا التقسيم الثلاثي، فمهما كان عليه من مداخل فإنه أوثق عنصر للتحليل اللغوي، وهذا ليس خاصاً بالنحو العربي، فالانتقادات على مفهوم الكلمة أو المورفيم

(١)المفصل للزمخشري:٣٧٩.

(٢)شرح التسهيل ٣/١.

(٣)الكتاب ٣٠٤/٢.

(٤)أصول البحث في التراث اللغوي:٧.

وأقسامها في سائر اللغات، (فعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للمورفيم ومشكلاته، فلا يزال هو الوحدة اللغوية الصالحة للتحليل حتى الآن)^(١).

(١) أعضاء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٢٢٧

الخاتمة

انتهى البحث إلى ثبوت التباين في النحو بين سيبويه ومن بعده، وكلام سيبويه فيه من الغزارة والفكر ما يجعله قابلاً لفهم أوسع وأشمل، بخلاف غيره ممن اتجه للجزئية والتعليمية، فمن أهم الملامح الفارقة بين النموذجين سيطرة النحو التعليمي، والوقوع في الاختزال والجزئية، والمعيارية المجردة، والتأثر بالمنطق في الاستدلال والمصطلحات، وإذكاء الجدل، وتغير مفاهيم ومصطلحات، وفي تقسيم الكلم الذي هو أساس البناء النحوي ظهر التباين بين كلام سيبويه ومن بعده مبكراً، فاختزل كلامه في الحرف، واختلفت طبيعة النظرة إلى التقسيم، بين تقسيم الوحدات المجردة، وتقسيم الحالات والاعتبارات، كما زيد في مفاهيم التقسيم عبارة (في غيره) و(في نفسه)، وإذا كان التباين في التقسيم فإن فيما سواه أكثر توقعاً.

ومما يلزم من عدم إدراك الباحثين للاختلاف بين النموذجين؛ الوقوع في الخلط في المفاهيم والمصطلحات، فقد يسقطون مفاهيم المتأخرين على مقاصد المتقدمين، إضافة إلى الجهل بحقيقة الرؤية اللغوية عند مؤسسي النحو العربي، والتي لا يدانيها رؤية لا حديثة ولا قديمة، والمتصفة بالعمق والأصالة والتفرد. وقد بالغ بعض الباحثين في ادعاء الاختلاف؛ بسبب إسقاط اللسانيات الحديثة.

ثبت المراجع:

- (١) أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات : حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، إعداد وتحرير : حافظ عليوي، وأحمد العناتي، بمشاركة نحو عشرين علماً من أعلام اللسانيات المعاصرين، دار الأمان، الرباط، ط الأولى ١٤٣٠هـ.
- (٢) أصول البحث في التراث اللغوي العربي، عبدالرحمن الحاج صالح، مجلة الممارسات اللغوية، العدد الثاني ٢٠١١م، جامعة مولود معمري.
- (٣) أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الرباط، ١٩٨٣م.
- (٤) الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- (٥) الأصول، دراسة إبستمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة ، تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- (٦) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨م.
- (٧) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٧هـ.
- (٨) الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- (٩) دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر ٢٠٠٧م.
- (١٠) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- (١١) شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله جمال الدين، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)
- (١٢) ضوابط الفكر النحوي، محمد الخطيب، دار البصائر.
- (١٣) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م
- (١٤) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، ط٥، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

- (١٥) مجموع الفتاوى، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- (١٦) مراجعات لسانية، حمزة المزيني، مطبوعات الرياض.
- (١٧) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى
- (١٨) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣
- (١٩) مقالات في اللغة والأدب، مطبوعات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- (٢٠) مقدمة ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- (٢١) النظام النحوي للغة العربية بين الاستعمال اللغوي والمنطق العقلي، حسن مندیل حسن العكيلي، منشور على شبكة صوت العربية.
- (٢٢) النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب، عبد الرحمن الحاج صالح، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد ١٠، ١٩٩٦
- (٢٣) النظرية اللغوية في المرايا، محمد سعيد الغامدي، مجلة الدراسات اللغوية، كلية دار العلوم بجامعة المنيا، عدد ٢، ٢٠٠٥م.